

"مشروع قانون" إسرائيلي لضم منطقة بحرية متنازع حولها مع لبنان



الثلاثاء 21 مارس 2017 09:03 م

كشفت صحفة إسرائيلية عن وجود توجّه حكومي لضم منطقة بحرية، تؤكّد لبنان أحقّيتها فيها، وذلك بعد عدم نجاح جهود "وساطة أمريكية"، استمرت لسنوات في حل الخلافات بين البلدين حولها.

وقالت صحفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية، في عددها الصادر الإثنين: "تقرر مؤخراً طرح مشروع قانون لتحديد الحدود الاقتصادية البحرية مع لبنان، على أن يتم التصويت عليه في اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون التشريع لاحقاً في الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي".

ولم تحدد الصحيفة، بما إذا كانت هناك "صيغة مشروع قانون"، جاهزة، وموعده عرضها على اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون التشريع، وهي عملية عادة ما تستغرق أشهر.

وبنفي مصادقة "اللجنة الوزارية لشؤون التشريع"، على أي مشروع قانون، قبل عرضه على الكنيست للتصويت عليه في ثلاثة قراءات، قبل أن يصبح قانوناً نافذاً.

ويسود الاعتقاد أن المنطقة المذكورة البالغة مساحتها نحو 800 كيلومتر، غنية بالموارد الطبيعية وخاصة الغاز والنفط.

وبحسب الصحيفة، فإن الخطوة جاءت بعد سنوات من التأجيل في اتخاذ القرار بشأن حدود إسرائيل البحرية.

ولفتت إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة قادتاً الوساطة بين إسرائيل ولبنان.

وذكرت الصحيفة أن مشروع القانون يتحدث عن "منطقة كبيرة ما زالت موضع خلاف مع لبنان، تبلغ مساحتها نحو 800 كيلومتر".

وقالت الصحيفة: "يهدف مشروع القرار إلى طلب السيادة الإسرائيلية على المنطقة، وذلك أساساً بهدف استخراج المصادر الطبيعية فيها مثل البترول والغاز".

وطبقاً للصحيفة، فإن القانون الدولي ينص على أن يتم تقسيم المناطق بين الدول التي تعيش بالقرب من نفس المنطقة البحرية من خلال الاتفاق المشترك، وهو ما يعتمد إلى حد كبير على "نقطة الوسط" بين حدودهما البحرية.

وقالت: "في حين أن الخلاف بين إسرائيل ولبنان حول نقطة الوسط بين حدودهما البحرية، فإن كلا البلدين يواصلان الخلاف حول مثل بحري بمساحة 800 كيلومتر مربع وكلاهما يدعي أن حقه استخراج النفط والغاز من المنطقة".

وقالت الصحيفة إن إسرائيل بدأت بدفع مشروع القانون الهادف إلى تحديد المنطقة التي تقع تحت سيطرتها البحرية، بعد أن قام لبنان مؤخراً بخرق الوضع القائم من خلال نشر مناقصة للبحث عن المصادر الطبيعية في المنطقة المتنازع عليها.

وأشارت الصحيفة إلى أن وزير حماية البيئة زيف الكين، ووزير البنية التحتية الوطنية والطاقة ومصادر المياه يوفال شطاينتس، أعداً اتفاقيات أخرى حول الجهة الحكومية التي سيكون لها السلطة في المنطقة، وذلك بمعنى هذه الصلاحيّة لوزارة الطاقة على أن تكون وزارة حماية البيئة كهيئة استشارية.

ونقلت الصحيفة عن وزارة شؤون البيئة الإسرائيلية قولها إن لمشروع القانون العديد من الجوانب الإيجابية المتعلقة بالبيئة.

ولكنها استدركت: "ولكن الوزارة غير راضية عن الترتيب الحالي الذي لا يوضح الوكالة التي ستراقب التأثيرات على البيئة".